

قرار اللجنة:

المادة (١٨٨) موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس:

المادة "١٨٨" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر:

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٨٩)

أ - تعتبر القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة في أي اجتماع تعقده بنصاب قانوني ملزمة لمجلس الإدارة ولجميع المساهمين الذن حضروا الاجتماع والذين لم يحضروا، شريطة أن تكون تلك القرارات قد اتخذت وفقاً لأحكام هذا القانون والانظمة

الصادرة بمقتضاه.

ب- يجوز الطعن لدى المحكمة في قانونية أي اجتماع عقدته الهيئة العامة والطعن في القرارات التي اتخذتها فيه ولا تسمع الدعوى بذلك بعد مضي ثلاثة اشهر على عقد الاجتماع على ان لا يوقف الطعن تنفيذ أي قرار من قرارات الهيئة العامة الا بعد صدور الحكم القطعي ببطلانه.

قرار اللجنة:

المادة (١٨٩) موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس:

المادة "١٨٩" مطروحة على المجلس الكريم، موافقة.

الزملاء نتوقف عند بداية الفصل الحادي عشر، أرفع الجلسة... وشكراً لكم جميعاً.

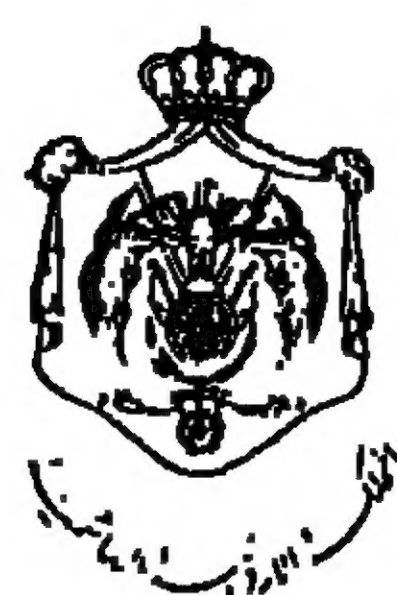
- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس النواب

د. محمد المصالحه

رئيس مجلس النواب

المهندس سعد هائل السرور



دولة فلسطين

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة (اليوم الرابع)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٥ / شوال / ١٤١٧ هجرية، الموافق ١٩٩٧/٢/١٢ ميلادية.

العدد (١٥)

الجلد (٣٤)

صفحة

جدول الاعمال

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.

٣- استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٧/١/٩
والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦ (القرار موزع في الجلسة الثالثة عشرة)

٤- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عُينت يوم الاحد القادم ١٩٩٧/٣/٩ الساعة الرابعة عصراً.

هكذا من الأجل

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١٩٩٧/٢/١٢ ميلادي. عقد مجلس النواب جلسته (الخامسة عشرة / اليوم الرابع) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور وسماحة الشيخ عبد الباقي جمو وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور (محمد المصالحه) وتغيب باعجازه من الاعضاء السادة: لاجد. وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

معالي الدكتور عبد الحافظ الشخاينة، معالي السيد عبدالرؤوف الروابده، السيد عبدالرحيم العكور، معالي السيد نادر الظهيريات، السيد عبدالله اخوارشيد، معالي الدكتور عبدالله العكايله، معالي الدكتور محمد الزين. وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

د. ذيب خطاب، السيدة توجان فيصل، السيد خالد عبدالنبي، معالي السيد منير صوير، د. عبد المجيد الاقطش، معالي السيد مفلح الرحيمي، د. فرح الربضي، معالي السيد محمود الهويل، معالي المهندس منصور بن طريف، معالي المهندس سمير الحباشنه، السيد بدر الرياطي، معالي الدكتور طراد القاضي.

وحضر من الحكومة :-

١- دولة السيد عبدالكريم الكباريتي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.
٢- معالي الدكتور عبدالله النصور : وزير التعليم العالي.

٣- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الداخلية.
٤- معالي المهندس عبدالهادي المجالي : وزير الاشغال العامة والاسكان.
٥- معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير العدل.
٦- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات.
٧- معالي المهندس سمير قعوار : وزير المياه والري.
٨- معالي المهندس علي ابوالراغب : وزير الصناعة والتجارة.
٩- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير السياحة والآثار.
١٠- معالي الدكتور عبدالرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١١- معالي الدكتور عارف البطاينه : وزير الصحة.
١٢- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٣- معالي الدكتورة ريمنا خلف : وزير التخطيط.
١٤- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة والثروة المعدنية.
١٥- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٦- معالي السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.

١٧- معالي المهندس حماد ابوجاموس : وزير التنمية الاجتماعية.
١٨- معالي الدكتور احمد القضاة : وزير الثقافة.
١٩- معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة.
٢٠- معالي السيد محمد داودية : وزير الشباب.
٢١- معالي السيد محمد عوده نجادات : وزير دولة.
٢٢- معالي الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم.
٢٣- معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية.
٢٤- معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل.
وحضر من الامانة العامة : السيد نذير عطيات، السيد علي الحسان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة، الزملاء الافاضل كما هو موزع في جدول الاعمال نستأنف بحثنا في قانون الشركات، الاستاذ طاهر المصري.
دولة السيد طاهر المصري
معالي الرئيس كل عام وانتم بخير.
معالي رئيس المجلس
وانت بخير وبالصحة والسلامة.
دولة السيد طاهر المصري
ثانياً : اعتقد ان النصاب بهذه الجلسة يكتمل بحضور (٥٤) نائب، لان هذه جلسة جديدة، وهي ليست جلسة مستمرة من الجلسة السابقة، حيث ان موعداً اخر لجلسة بجدول اعمال مختلف قد حدد وقرر، وبالرغم من انه لم يكتمل النصاب ولم تعقد تلك الجلسة، الا انني اعتقد انه تنفيذاً للنظام الداخلي، الجلسة هذه، يجب ان تعقد بنصاب كامل كما ورد في النظام الداخلي وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً استاذ طاهر، الحقيقة الراي لكم لكن النظام الداخلي في هذه القضية واضح ان كان نفس الموضوع او استمرارية للموضوع وارتأى رئيس المجلس استمرارية الجلسة يكتفي بـ (٤١) وكنت سابقاً في البحث في قانون الشركات عرضت على الزملاء ونلت موافقتهم في البحث في قانون الشركات فقط، نعتبر ان الجلسة مستمرة في (٤١) كما تفضلت صحيح انه كان

هكذا من الأهل

بينهم جلسة أخرى للمواضيع الأخرى لكن الجلسة لم تعقد، حتى لو عقدت الجلسة كنت قد رجوت من المجلس انسجاماً أيضاً مع النظام الداخلي بأنه مادامنا نبحث في قانون الشركات ان تعتبر الجلسة مستمرة في نصاب (٤١) لكن أولاً وأخيراً الرأي للمجلس الكريم، الاستاذ عبدالباقي.

السيد عبدالباقي جـمـو

اعتقد ان الفتوى اذا بقي المجلس مستمراً في بحث قانون الشركات دون التعرض الى أي موضوع آخر، فاقول ان الجلسة قانونية والنصاب مادام هناك (٤١) نائباً فالجلسة قانونية، اما اذا ادخلنا أي موضوع حتى مواضع الساعة او المستعجلة فالجلسة لا يمكن ان تكون قانونية، واذا بدأنا راساً بقانون الشركات فالجلسة قانونية.

معالي رئيس المجلس

على أي حال نحن لما بدأنا هذه الجلسة كان العدد (٥٤) يعني فقط لغاية اراحة ضمير الزملاء القليلين على موضوع شرعية الجلسة السيد مقرر اللجنة تفضل.

السيد علي الشطي

مقرر اللجنة المالية والاقتصادية

شكراً معالي الرئيس

وصلنا في الجلسة السابقة عند المادة (١٩٠).

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٠)

ينترتب على الشركة المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاتها وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

قرار اللجنة

المادة (١٩٠)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟

موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩١)

أ - تبدأ السنة المالية للشركة المساهمة العامة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها ما لم ينص نظام الشركة على غير ذلك.

ب - اذا بدأت الشركة عملها خلال النصف الاول من السنة فتنتهي سنتها المالية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة نفسها اما اذا بدأت العمل خلال النصف الثاني من السنة فتنتهي سنتها المالية الاولى في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة التالية.

قرار اللجنة

المادة (١٩١)

موافقة كما وردت.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٢)

أ - لا يجوز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من ارباحها وعليها ان تقطع ما نسبته (١٠٪) من ارباحها

الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة المصرح به، الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية.

في هذه المادة لا يجوز صرفه او التصرف به، ثم في المادة التي بعدها يعطي الحق بمجرد تنبيهه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، قرار اللجنة حول المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٣)

أ - للهيئة العامة للشركة المساهمة العامة، بناء على اقتراح مجلس ادارتها، ان تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من ارباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

ب - يستعمل الاحتياطي الاختياري للشركة المساهمة العامة في الاغراض التي يقررها مجلس ادارتها ويحق للهيئة العامة توزيعه، كله او أي جزء منه، كإرباح على المساهمين اذا لم يستعمل في تلك الاغراض.

ج - كما ان لهيئة العامة للشركة المساهمة العامة بناء على اقتراح مجلس ادارتها ان تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على (٢٠٪) من ارباحها الصافية عن تلك السنة احتياطي خاص لاستعماله لاغراض الطوارئ او التوسع او لتقوية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر

السنوية الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري ولا يجوز توزيع أي ارباح على المساهمين الا بعد إجراء هذا الاقتطاع ولا يجوز وقفه قبل ان يبلغ حساب الاحتياطي الاجباري المتجمع ما يعادل ربع رأسمال الشركة المصرح به الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية الى ان يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل مقدار رأس مال الشركة المصرح به.

ب - لا يجوز توزيع الاحتياطي الاجباري للشركة المساهمة العامة على المساهمين فيها ولكن يجوز استعماله لتأمين الحد الأدنى للربح المقرر في اتفاقيات الشركات ذات الامتياز في أي سنة لا تسمح فيها ارباح هذه الشركات بتأمين ذلك الحد، وعلى مجلس ادارة الشركة ان يعيد الى هذا الاحتياطي ما اخذ منه عندما تسمح بذلك ارباح الشركة في السنين التالية.

قرار اللجنة

المادة (١٩٢)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

يا سيدي ارجو ان انبه ان في هذه المادة (١٩٢) والمادة التي تليها (١٩٣) هناك شيء من التناقض، لان في هذه المادة يقول :

لا يجوز توزيع ارباح المساهمين الا بعد اجراء الاقتطاعات، ولا يجوز وقفه قبل ان يبلغ حساب

هكذا من الأصل

التي قد تعرض لها.

قرار اللجنة

المادة (١٩٣)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

هنا انا اتسأل عن ثلاثة انواع من الاحتياطي الاجباري، احتياطي يتحدد عن (١٠٪) واحتياطي اختياري (٢٠٪) لاغراض يقررها مجلس الادارة، واحتياطي خاص بنسبة (٢٠٪) انا احس ان هذه الاقتطاعات تحتاج الى اعادة النظر في تقديري انه يكفي الاحتياطي الاجباري (١٠٪) زائد الاحتياطي الاختياري (٢٠٪) لاغراض يقررها مجلس الادارة، وشطب الاحتياطي الخاص هذا من جهة ومن جهة اخرى هناك خطئان، يعني احدهما املائي والثاني نحوي في الفقرة (ج)، كما ان للهيئة العامة، وليس للهيئة العامة.

والسطر الذي يلي الذي يليه: عن تلك السنة احتياطاً خاصاً وليس احتياطياً خاصاً وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ خليل.

السيد خليل جلالين

يعني ارجع الى لبيت عليه واللي هو في الفقرة

(ب) من (١٩٢) لا يجوز توزيع الاحتياطي

الاجباري.

نأتي للفقرة (ب/١٩٣) يقول :

ويحق للهيئة العامة توزيعه كله او أي جزء منه كارباح على المساهمين هاتين الفقرتين متناقضتين، ارجو توضيحهم من معالي الوزير اذا امكن.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

بس بدي اوضح للاستاذ خليل، ان المادة (١٩٢) تتحدث عن الاحتياطي الاجباري، والمادة (١٩٣/ب) تتحدث عن الاحتياطي الاختياري. الجانب الثاني فيما يتعلق بالذي طرحه الاستاذ حمزه، ان المادة (١٩٢) نص أمر يعني وجوب ان تقوم الشركة باقتطاع (١٠٪) كاحتياطي اجباري، لكن في المادة التي تليها (١٩٣) هو جوازي للهيئة العامة للشركة اذا رأت الهيئة العامة ان هناك ضرورة للاقتطاع، وفيما يتعلق ايضاً بالاحتياطي الاختياري، وفيما يتعلق ايضاً بالاحتياطي الخاص اللي منصوص عليه في الفقرة (ج) : يجوز

ماقال: لا يجوز مثل ما هو في المادة (١٩٢) التي هي نص أمر وتجبره جبراً، تجبر الشركة ان تقطع (١٠٪) كاحتياطي اجباري، لكن المواد الاخرى كلها جوازية لغايات عمل الشركة وهذا نقره الهيئة العامة وهو صلاحية جوازية لها.

ارجو ان اكون قد اوضحت وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، هناك مقترحات لغوية اللي طرحها الزميل حمزه وارجو من السيد المقرر اخذ العناية في موضوع اللغة.

قرار اللجنة حول المادة ككل مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٤)

على الشركة المساهمة العامة ان تخصص مالا يقل عن (١٪) من ارباحها السنوية الصافية لاتفاقه على دعم البحث العلمي والتدريب المهني لديها وان تقوم بصرف هذا المخصص او أي جزء منه على أعمال البحث العلمي والتدريب واذا لم ينفق هذا المخصص او أي جزء منه خلال الثلاث سنوات من اقتطاعه يتوجب تحويل الباقي الى صندوق خاص يتم انشاؤه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

قرار اللجنة

المادة (١٩٤)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

الدكتور راتب السعود

الدكتور راتب السعود

يا سيدي حقيقة انا سمعت عن كثير من شركاتنا ان لديها مراكز بحث علمي يهتم بتطوير الصناعات المحلية وما شابه ذلك من امور انا حقيقة ارجو ان يوجه مثل هذا المجال الى مراكز البحث العلمي المتخصصة الموجودة

حالياً اما في الجامعات الاردنية وبالذات الجامعات الرسمية منها او المراكز المتخصصة مثل المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا انا ارجو سيدي الرئيس ان تعاد صياغة هذه الفقرة لتصبح على النحو التالي :-

تخصص الشركات المساهمة العامة نسبة (١٪) من ارباحها. توضع في صندوق وطني خاص لغايات دعم البحث العلمي والتدريب في الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الاخرى.

وشكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ عبدالمنعم

السيد عبدالمنعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

في المادة (١٩٤) فيها تكرار والتكرار مغل بالصياغة القانونية اذ ان صياغة القانون تبني على الاجاز قدر الامكان، حيث يقول صدر

المادة :

على الشركة المساهمة العامة ان تخصص مالا يقل عن (١٪) من ارباحها السنوية الصافية لاتفاقه على البحث العلمي والتدريب المهني لديها.

انا اقترح الاكتفاء في هذه الفقرة الى هنا.

الفقرة التي تليها اقترح حذفها لانها تكرار، وان تقوم بصرف هذا المخصص او أي جزء منه على اعمال البحث العلمي والتدريب، نفس الغاية السابقة من خصم (١٪) فلماذا هذا التكرار؟ هذه الجملة اقترح حذفها، ثم يستألف :-

هكذا من الأصل

وإذا لم ينفق هذا المخصص أو أي جزء منه إلى آخر المادة وشكراً.

معالي رئيس المجلس
وشكراً لك، معالي وزير الصناعة
معالي وزير الصناعة والتجارة
شكراً معالي الرئيس

الواقع أن هذا النص ينسجم مع تطور الصناعات وتنمية قدراتها وكذلك الشركات المتخصصة، منها شركات الخدمات والشركات المختلفة أي أن تخصص (١٪) للتدريب والبحث العلمي، والمقصود من التدريب المهني :
الذي تقوم به الشركة لتدريب موظفيها وأن ترتقي بمستواهم، ليكونوا قادرين على تطوير التكنولوجيا وتحسين مستوى الخدمات وتحسين نوعية الانتاج والجودة.

وأما أن نذهب إلى الجامعات فقط في هذا المجال يصبح موضوعنا موضوع بحث أكاديمي، وهناك بحث أكاديمي وهناك تدريب مهني وعليه نرجو أن يبقى النصف كما هو خاصة وأنه بعد ثلاث سنوات إذا لم يتم التدريب أو إذا لم يتم إيجاد بحث علمي متميز، سيكون هناك صندوق وهذا نص في القانون الجديد يذهب بالاموال إلى جهات معنية بالتدريب المهني والبحث العلمي، وغطينا متطلبات معالي الأخ راتب السعود، بحيث أن الشركة هي التي تدرب موظفيها وتكفي قدراتهم وفي حالة عدم قيامها بذلك بعد ثلاث سنوات، نأتي بحصيلة إلى صندوق بموجب نظام، يتم فيه استثناء المال وتوزيعه

بصورة عادلة وعملية ندعم الشركات ومستوى التقدم المهني والأكاديمي والبحث العلمي، أرجو أن يبقى النص كما هو.
أما ما تفضل به سعادة الشيخ فهو صحيح يعني النص تزيد لكن إذا أزيلت هذه الجملة، والمعنى واضح بإزالة هذه الفقرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس
الاستاذ حمزه منصور
السيد حمزه منصور
شكراً معالي الرئيس

أنا أقدر الهدف الذي رمى إليه هذا التشريع من ضرورة تشجيع البحث العلمي، لكن الخلاف هنا إذا لم يتم استثمار هذه النسبة لأغراض البحث العلمي، وكان المشرع هنا وجد نفسه في حيرة، ماذا نتصرف؟ وكيف نفعل بهذه النسبة؟

أنا مع صدر هذه المادة مع الاختصار الذي أشار إليه الشيخ ابوزنط وثني عليه معالي وزير الصناعة والتجارة، لكن إذا لم يتم استثمار هذه النسبة لهذه الأغراض، أن يتم تحويلها إلى الجامعات الأردنية لأغراض البحث العلمي، وهذا حافظ حقيقة للشركة، حافظ لها أن تستثمر لأغراض البحث العلمي في الشركة، لكن إذا عجزت عن الاستثمار داخل الشركة فيحول إلى جهة وطنية استثمارية لأغراض البحث العلمي وهي الجامعات الأردنية، اضيف إلى ذلك قبل أن أنهى، يعني أخوانا في الصياغة الله يسامحهم كانوا في عجلة ودهم يخرجوا القانون، ولذلك جاء فيه خلل كثير أشرت إلى بعضه فيما سبق،

السيد المقرر
شكراً معالي الرئيس

أنا بتصوري أن نص المادة بالشكل الحالي هو فعلاً جاء ملزماً للشركات بأن تقوم بأعمال البحث العلمي والتدريب المهني، جاء صدر المادة ليشيد إلى أن الشركات تخصص نسبة (١٪) من أرباحها السنوية الصافية لأنفاقه على البحث العلمي والتدريب، لكن جاءت نفس المادة لتؤكد على أن هذه النسبة (١٪) التي خصصت لدعم البحث العلمي يجب أن تصرف فعلاً، ليس مجرد أن تم تخصيصها فقط ولكن جاءت كذلك لتأكيد أن عملية الصرف يجب أن تكون لأعمال البحث العلمي والتدريب، وإذا لم تتفق خلال ثلاث سنوات فيجب تحويل هذا المبلغ إلى صندوق خاص هو منشأ لهذه الغاية، التي هي غاية البحث العلمي، وأنا اضيف وكما تحدث سماحة الشيخ عبد الباقي جمو، أن تخصص أي مبالغ للجامعات من خلال قانون الشركات يعني فرض ضرائب على الشركات، وهذه الضرائب لا بد من وجود نظام أو قانون خاص يفرض ضرائب على الشركات لأن في هناك ضرائب مفروضة على الشركات للجامعات، وإذا نحن الآن قلنا أن تخصص هذا المبلغ وتحويله للجامعات، يعني نحن فرضنا ضرائب وكذلك منعنا الشركات أن تقوم هي بجهد شخصي أو بجهد مبذول منها لعملية البحث العلمي، أنا أرى أن الصياغة الموجودة حالياً هي صياغة مقبولة وشكراً.

وأشير اليوم إلى كثير منه، هنا تقوم بصرف هذا المخصص، يا أخوانا هذه ليست لغة بصرف هذا المبلغ المخصص وهي مكررة مرتين، أو هذه النسبة المخصصة وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس
الشيخ عبد الباقي جمو

السيد عبد الباقي جمو
شكراً، الواقع صدر المادة تجيز تخصيص مالا يقل عن (١٪) والجزء الذي اعترض عليه بعض الأخوة هو لجواز صرف جزء الأولى الكل والثانية الجزء، فيه هنا أخطاء لغوية كنا قد اتفقنا أن تصحح الأخطاء اللغوية جملة واحدة، وما اقترحه سعادة الأخ الشيخ حمزه منصور اعتقد أنه نوع جديد من الضريبة، فلا يجوز تحويل أي مبلغ من أموال الشركة إلى أي جهة تحت عنوان وطنية، لأن هذه الشركات والمواطنين كلهم يدفعون ضريبة جامعية حتى أولئك الذين لا ينال أبنائهم حظاً في الالتحاق بالجامعات الحكومية، وأما الأخطاء اللغوية حسب اجتهادي:

أو أي جزء منه خلال ثلاث سنوات، وليس خلال الثلاث سنوات.

لأننا إذا ذكرنا السنوات، يجب أن تتبع السنوات بصفة أو ب قيد، فهنا لم تأتي صفة ولا قيد فنقول: خلال ثلاث سنوات من اقتطاعه فيتوجب تحويل الباقي إلى صندوق خاص إلى آخره وشكراً.

معالي رئيس المجلس
شكراً، السيد مقرر اللجنة

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة يجب ان ن فكر من خلال هذه النسبة بمستقبل الاردن، الاردن مستقبلة ان يكون بلداً معتمداً على نفسه في الصناعة، وان يكون متقدماً تقدماً ينال من حوله لبناء اقتصاده واعتماده على نفسه، واساس الصناعة البحث العلمي الذي تقوم به الجامعات، فاذا لم نجسد الهوة بين البحث العلمي في الجامعات والبحث التطبيقي في المصانع، فلا نكون قد خدمنا

الاردن ولا خدمنا الصناعة ولا خدمنا الجامعات، في كل البلاد المتقدمة نجد ان الشركات والمصانع تتفق على البحث العلمي في الجامعات لاغراض تطلبها هي، فيكون العلماء الذين يبحثون هناك ينفق عليهم من هذه المصانع ومن هذه الشركات، في كل البلاد الصناعية المتقدمة نجد الصلة المباشرة بين الجامعة والمجتمع، بين الجامعة والصناعة فاذا لم نخصص هذه النسبة، وانا مع الفكرة التي تقول يجب ان يكون بحث علمي داخل المصانع، ولكن لا يوجد البحث العلمي الا العلماء اذن لماذا انشئنا كليات، الهندسة الصناعية، والميكانيكية لماذا؟ هذه اذا لم تقوم بعملها متعاونة مع المصانع، لا تكون قد اقررت شيئاً. ومن هنا يا اخوان هذه مسؤولية المجلس ومسؤولية الاردن، الاردن مستقبلة ان يتبنى

صناعته بنفسه، واذا لم نوجه اهل الصناعة وشركات الصناعية لدعم البحث العلمي في الجامعات، نكون قد اسننا اساءة كبيرة للصناعة وللبحث العلمي، انا اعرف من خلال خبرتي الشخصية واطلاعي الشخصي ان كثير من المصانع تستعين ببعض الاساتذة في الجامعات لحل مشاكلها دون مقابل، ولذلك اريد ما ذكره الاخ راتب السعود، اقترح هذا الاقتراح : تخصص الشركات المساهمة العامة نسبة (١٪) من ارباحها الصافية، توضع في صندوق وطني خص لغايات دعم البحث العلمي في الجامعات والمصانع.

نريد ان نجتمع بين الامرين، ومؤسسة البحث العلمي ودعم التدريب المهني لنقوم بالامرين، يا اخوان اذا لم ندعم الجامعات والبحث العلمي ونجسر الهوة بينهما، لا تكون دولة تريد ان تبني مستقبل الاردن الصناعي وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة

معالي وزير الصناعة والتجارة

سيدي الجميع يتفق على ان هناك حاجة ماسة الى تنمية البحث العلمي والتدريب المهني، ارجو ان نهتم في الموضوعين، البحث العلمي والتدريب المهني. ولا يقل التدريب المهني عن البحث العلمي، ونحن لدينا شركات مختلفة، هناك صناعات وهناك شركات سياحية وهناك شركات نقل وهناك بنوك وهناك شركات تأمين، كل اختصاص يسعى الى تنمية البحث والتدريب

الموضوع متكامل وهذا النص اعتقد انه ما نحتاجه في المستقبل وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الدكتور همام

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

لاشك ان هذه المادة فعلاً مهمة لتشجيع البحث العلمي وليست ضريبية على الجامعات، لذلك لست مع الاخوة الذين قالوا انها ضريبة على الشركات، ليست ضريبة على الشركات، لان الشركة اذا لم تستخدم هذا المبلغ بعد ثلاث سنوات، معنى ذلك انها لم تعمل على تطوير نفسها وعلى ايجاد البحث العلمي لديها، وبالتالي لابد من ايجاد بديل عن هذه الشركة ليقوم بالبحث العلمي، اول المؤهلين للقيام بالبحث العلمي هي الجامعات، لذلك ارى حقيقة تعديلاً يقول :

يتوجب تحويل الباقي الى مراكز البحث العلمي في الجامعات ومراكز التدريب المهني بالتساوي، بحيث فعلاً نشجع هاتين الجهتين وهما مراكز البحث العلمي ومراكز التدريب المهني وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الدكتور عبدالمجيد العزام.

الدكتور عبدالمجيد العزام

شكراً معالي الرئيس

حقيقة انا بقوة ادعم وجهة نظر الاخوان الدكتور

المهني لنوع اختصاص هذه الشركة، واذا اردنا ان نمي الصناعة فهناك بحث معين للصناعة وثم هناك دور للابحاث في الجامعات وغير الجامعات تعني بالابحاث، وهناك التدريب المهني للمصانع والتدريب المهني لا يقل اهمية عن البحث العلمي، وهناك الشركات السياحية تريد ان تنمي السياحة وتدريب الموظفين وتنمية الكوادر وتوسيع المظلة السياحية، ارجو ان نسمح لهذه الشركات ان تقوم بتنمية قدراتها الذاتية علمياً والتدريب المهني، ولكن في حالة عجز هذه الشركات عن القيام بذلك، نعمل على تأسيس الصندوق الذي سيقوم بانفاق هذا المال لتنمية الاقتصاد الوطني والبحث العلمي الوطني والتدريب المهني الوطني باسلوب علمي وعلمي صحيح، يا سيدي الشركة اولى بالتدريب كادرسها، وادري بحتياجاتها، وهناك خبراء ودكاترة وخبرات متميزة بالصناعات والشركات والبنوك وشركات التأمين وشركات السياحة لديها كفاءات عالية جداً، وتستطيع ان تبحث علمياً وتستطيع ان تدرب كوادرها.

سيدي الرئيس والاخوة الكرام هذا النص نعتقد انه يلبي احتياجات الاردن من ناحية الشركات من جهة وناحية متطلبات المستقبل من جهة اخرى، ارجو ان لا ننسى ان هناك مجلس اعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي ينفق على البحث العلمي ويقوم بتزويد الجامعات بملح مالية وواجبات بحثية مهمة يقومون بها الان،

هكذا من الأهل

السعود والشيخ إبراهيم زيد فيما يتعلق بتخصيص المبالغ لدعم الجامعات في الأبحاث الأكاديمية، لأن مع احترامي لما تقدم به معالي وزير الصناعة والتجارة أن الشركات يجب أن تعني بتحسين كفاءة وقدرات الموظفين، لكن هناك تداخلات بين مصلحة القطاعات ذات التخصصية وبين القطاعات الأخرى، البنى الاجتماعية وربما تأثيرات ربما تكون جانبية على البنى الاجتماعية والبيئة وبالتالي لابد من قيام هذه المؤسسات الأكاديمية والبحث العلمي بإجراء مثل هذه الدراسات، في جميع دول العالم هناك مخصصات في الشركات لدور البحث العلمي للجامعات للقيام بمثل هذه الدراسات، فلابد إذن من تخصيص من هذه المبالغ لقيام أبحاث أكاديمية لمعالجة هذه الجوانب التأثيرية على البنى الأخرى غير القطاعات التخصصية ذاتها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

أنا مع الاحترام لكل الآراء التي طرحت، ما وجد ضد دعم البحث العلمي في الجامعات، ولا اعتقد أن أحد منا في هذا المجلس الكريم ضد دعم البحث العلمي في الجامعات، ولكن أرى أن النقاش أخذ منحني نحو دعم البحث العلمي في الجامعات، دعم البحث العلمي في الجامعات شيء والقانون الشركات شيء آخر، ففرض

الذي تقوم به الشركة، أو بخصوص الخدمة التي تقدمها أو بخصوص الصناعة التي تتجهها، لكن أن تحول إلى البحث العلمي في الجامعات، نحن مع البحث العلمي في الجامعات لكن هذا شيء آخر وهذا ليس مكانه إلا إذا أردنا فرض ضرائب، واعتقد أن أيضاً هذا ليس مكانه أن نفرض ضريبة على الشركات للجامعات، مع أننا نؤيد دعم الجامعات.

الناحية الثانية التي أريد أن أقولها، أنه في حالة عدم صرف هذا المبلغ على هذين الهدفين اللذين كلنا متفقين عليه اللذين هم البحث العلمي والتدريب المهني، ويجب أن يرتبط بذهنا دائماً أنه هدفين، البحث العلمي والتدريب المهني، وليس البحث العلمي فقط، النظام يستطيع أن يحدد والنظام سيصدر عن الحكومة وسيصدر بأرادة ملكية، إذا أردتم أن اقترح ونضيف شيئاً يحسن موضوع النظام ويحسن طريقه الصرف في حالة عدم صرفه خلال الثلاث سنوات فانا اقترح أن تضاف العبارة التالية إلى آخر المادة : ويحدد النظام طريقة الصرف وأصوله على أن لا تتجاوز الغاية المقصودة في هذه المادة.

وبذلك نكون قد ألزمت النظام الذي سيصدر عن مجلس الوزراء أنه سيكون للبحث العلمي والتدريب المهني، لا أن نطلق النظام على إطلاقه كما هو في المادة، هذه الإضافة إذا وافقتم عليها أنا أسجلها اقتراح سيدي الرئيس ككاتب في هذا المجلس الكريم وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

الواقع بعد شرح معالي وزير العدل فأنتي اكتفي بهذا الشرح، غير أنني أقول أن البحث العلمي، أن الشركات مفتوح أمامها أيضاً إذا كانت تستطيع أن تستعين بالبحث العلمي في الجامعات، وإذا كانت تلك الجامعات مؤهلة للبحث العلمي فأنها ستلجأ بطبيعة الحال واحد الجهات التي يلجأ إليها عادة الجامعات ولا يمتنع عليها ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس

أنا أرى أن هذه المادة تشكل نقلة تضاربية فعلاً للتطوير البحث العلمي في الشركات والمصانع، وأرى كذلك أنه لا يتعارض وجود الصندوق الخاص في الشركة أو في المصنع لا يتعارض مع التعاون في البحث العلمي في الجامعات ولكن إذا حولت هذه المبالغ إلى الجامعات أو نص التشريع على ذلك، أنا أرى سيكون هناك اتكالية في شركاتنا، في أمر البحث العلمي حيث يحول الجميع إلى الجامعات، وبالتالي لم يكون هناك تفعيل في مؤسساتنا الوطنية نحو البحث العلمي، والصندوق الخاص كذلك أرى، أنه ضرورة لأن يكون في الشركة أو في المصنع، لأن عدم الاتفاق أحياناً قد يكون بسبب قلة هذه المخصصات، وعدم تغطيتها للمشروع الذي ينوي المصنع أو الشركة إجراءه في البحث

هكذا من الأصل

العلمي، ولذلك سيدخر هذا المبلغ لسنة قادمة أو سنتين قادمتين حتى يتوفر المال اللازم لاجراء هذه الدراسة والتطوير العلمي، ومن هنا اننا شخصياً مع هذه المادة وكذلك اويد معالي وزير العدل في الاقتراح الذي طرحه وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة الكلام التي تفضلت به الحكومة على لسان معالي وزير الصناعة ومعالي وزير العدل، في نقطة الكل متفق عليها ان يكون هناك دعم للبحث العلمي داخل هذه الشركات هذه ليست محل خلاف، لكن مكان الخلاف اذا لم تلم الشركات بذلك، هذه نقطة، ما احد يتكلم هنا عن دعم الجامعات لأبرادة دعم الجامعات، ليس هذا موقعه كما تفضل وذكر، لكن في حال عجز الشركات عن القيام بهذه المهمة الحقيقة فكرة تأسيس مؤسسة لهذا الغرض، لاندري ما مدى قدرة مثل هذه المؤسسة، هذا ازدواج في العمل، ولذلك وجود جامعات تمتلك الكفاءات والكوادر والاجهزة ييسر العملية ولاداعي لتأسيس مؤسسة جديدة لهذا الغرض، ولذلك اقتراحي المحدد، يتوجب تحويل الباقي الى مراكز البحث العلمي في الجامعات على ان تتفق بمعرفة هذه الشركات،
يعني الاتفاق يكون لصالح الشركة وفي اتجاهها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

تقريباً أنت تتفق مع الاقتراح اللي قدمه الدكتور

همام، الدكتور الطعيمة

الدكتور فوزي الطعيمة

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة ما يقترحه الاخوة الزملاء هو امير غاية في الاهمية، لكننا نتعامل مع واقع، والواقع يقول ان هذه النسبة هي ملك للشركات وهي ملك للقطاع الصناعي، وهو صاحب الحق في التصرف بهذه النسبة وقد لا تكون الظروف لا للجامعة كمؤسسة وطنية ولا للشركة بأن يلزم الطرفين بمثل هذا النص القانوني، انا اقترح ان نبتعد عن الزام الشركات، لان هذا خاضع لاعتبارات كثيرة منها ما يتعلق بالشركة نفسها وهنا ما يتعلق بالمؤسسة العلمية، لكن يمكن الاشارة في النص، ان للشركة ان تستعين بمؤسسات علمية وطنية قائمة اما ان تلتزم الشركة بهذا فاعتقد انه امر غير عملي وغير واقعي ونرى في كثير من البلدان ان الشركات او المصانع تتعاقد مع مؤسسات علمية تتعاقد مع جامعات، وليست ملزمة بقانون، فيمكن للشركة ان تتعاقد مع احدي هذه المؤسسات لتحسين انتاج ما او لاجراء بحوث حول انتاج ما، فانا اقترح ان يكون هناك في هذا النص ما يعطي الشركة الخيار بأن تستعين بمؤسسة علمية وطنية قائمة، وان يبتعد عن الزام الشركات بالنص المقترح وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، تحدثنا في هذه النقطة بما يكفي ولدي

معالي رئيس المجلس

من مع هذا المقترح كبديل للنص الموجود بين ايدينا؟ لم ينجح المقترح هناك مقترح اخر بشطب جزء من المادة وهو :-

وان تقوم بصرف هذا المخصص او أي جزء منه على اعمال البحث العلمي والتدريب.

واتفق معه بعض الزملاء بشطب هذا الجزء من

هذه المادة، وهناك عدة اقتراحات مقدمة من

الدكتور راتب السعود ومعالي وزير العدل

والدكتور همام سعيد واويده الدكتور محمد

عويضة، الدكتور الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة

ان يكون هناك في النص :-

للشركة ان تستعين ضمن اتفاقيات.

معالي رئيس المجلس

تعطيني نص محدد، اين الاضافة التي تريدها وانت طرحت فكرة ولم تعطي اقتراح دكتور.

الدكتور فوزي الطعيمة

للشركات ان تستعين بالجامعات او المؤسسات.

معالي رئيس المجلس

اين موقع هذا الاقتراح بالضبط؟

دكتور اعطيني النص اللي اقترحتة.

الدكتور راتب السعود

يا سيدي النص اللي اقترحتة هو نفس النص اللي ورد على لسان الشيخ ابراهيم :-

تخصص الشركات المساهمة العامة نسبة (١٪)

من ارباحها توضع في صندوق وطني خاص

لغايات دعم البحث العلمي والتدريب في

الجامعات ومؤسسات البحث العلمي الأخرى

تحقيقاً للغايات المتوخاة من المبراد (١٩٢) و

المادة (١٩٥)

المادة (١٩٥)

هكذا من الأصل

١٩٣ و ١٩٤) من هذا القانون يقصد بالأرباح الصافية للشركة المساهمة العامة الفرق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جانب آخر قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية.

قرار اللجنة

المادة (١٩٥)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً معالي الرئيس

انا اتساءل حول وجهة ما ختمت به المادة، قبل تنزيل المخصص لضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية، هذه القطاعات واقتطاعات بالتالي من الارباح، لماذا هذا القيد؟

انا ارى الحقيقة التوقف عند كلمة من جانب آخر وحذف كل ما جاء بعدها وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ انور الحديد

السيد انور الحديد

شكراً معالي الرئيس

في اخر المادة وردت ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية، ضريبة الخدمات الاجتماعية من المعلوم بأنها لا تخضع الشركات لها بل الأشخاص الطبيعيين فانا اقترح: شطب وضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الصناعة

معالي وزير الصناعة والتجارة

ذلك نص من الديوان لتفسير القوانين في هذا المفهوم كاملاً، وقد جئنا به نتيجة ذلك ولا يوجد اجتهاد في هذا الموضوع، الخدمات الاجتماعية كنص موجودة.

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكراً معالي الرئيس

الواقع المقصود في هذا النص هو ان يكون بنسبة (١٪) وهي تعتبر من المصروفات وليس عدلاً ان نعرض عليها ضريبة الدخل، هذا هو التفسير الحقيقي لوضع هذا النص وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر

السيد المقرر

شكراً معالي الرئيس

يا سيدي في ارباح الشركات هناك من يعرف بالارباح الصافية والارباح المعدة للتوزيع، الارباح الصافية هي فعلاً هي الارباح التي تكون قبل تنزيل ضريبي الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية، لكن جاءت هذه المادة لتشيد على ان الاقتطاع يتم من الارباح الصافية وليس من الارباح المعدة للتوزيع، الارباح المعدة للتوزيع هي الارباح التي تكون بعد اقتطاع ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية، فجاءت

هذه المادة للتوضيح ما هو المقصود بهذا الموضوع وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الشيخ جمو

السيد عبد الباقي جمو

شكراً سيدي الرئيس.

اولاً: انا اعتقد ان المجلس وافق على التعرض للاخطاء اللغوية او الصياغة او الاخطاء المطبعية في النهاية، ولكن هناك من يعترض وشم ينظر لاعتراضه لبعض الاخطاء، ونمر على اخطاء كثيرة دون التعرض لها وحتى لو كان هناك من ابدى ملاحظة على الاخطاء اللغوية نمر عليها دون تصحيحها.

ثانياً: المادة (١٩٥) لا يجوز فرض ضريبة على ضريبة، اموال دفعت عنها ضريبة، فكيف نعتبر ضريبة الدخل من جملة الواردات التي يجب ان تعرض عليها ضريبة، وهذا لا يجوز مطلقاً يجب ان يشطب قبل تنزيل المخصص الى اخره.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس.

ارجو ان اوضح للزميل حمزه ان قيمة (١٪) كما جاء في نص المادة (١٩٥) هي اكبر مما لو شطبنا اخر هذه الفقرة، اتمنى على الزميل سحب اقتراحه.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

يا سيدي هذه المادة تتحدث عن ثلاث مواد سابقة، بمعنى اخر تتحدث عن سقف (٥١٪)، (١٠٪) اجبارية، (٢٠٪) اختيارية، (٢٠٪) خاصة زائدة (١٪) انا افهم من هذا القيد اننا نريد ان نقلل الارباح الموزعة الى الحد الأدنى، وفي تقديري هذا سيدفع الناس الى الاحجام عن المشاركة والاسهام في الشركات، الناس بدها حوافز، كلما كانت الارباح موزعة اكثر كلما كان حافزاً للمشاركة في الشركة، وبالتالي اذا كان عندي سقف (٥١٪) زائد ضريبة الدخل زائد الاقتطاعات الاجتماعية، ماذا سيوزع على المساهم؟ وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ خليل

السيد خليل حدادين

شكراً معالي الرئيس

الارباح الصافية بهذا التعريف، هي الإيرادات ناقصاً مجموع المصروفات والاستهلاكات، يعني الاحتياطات ماله علاقة بهذا الموضوع.

معالي رئيس المجلس

الشيخ جمو

السيد عبد الباقي جمو

اقترحت شطب ما يشيد الى استثناء ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية، لا يجوز فرض

ضريبة على ضريبة

معالي رئيس المجلس

الشيخ سليمان

هكذا من الأهل

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس

انا ارى ان المادة لا ضرورة لها ولكن تنقل الى مادة التعريفات، تعرف الارباح الصافية ماهي بأنها:

مجموع الايرادات المتحققة في أي سنة مالية من جانب ومجموع المصروفات والاستهلاكات من جانب آخر.

لذلك اقترح شطب هذه المادة ووضع عبارة الارباح الصافية في باب التعريفات وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، هناك اقتراح يشطب آخر المادة ابتداء قبل تنزيل المخصص الى آخر المادة.

من مع هذا المقترح؟ لم ينجح المقترح.

الاقتراح الآخر شطب كلمة الخدمات الاجتماعية من مع الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتراح بأن تنقل هذه المادة للتعريفات، من مع هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح.

من مع قرار اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٦)

للشركة ان تنشئ صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس ادارة الشركة.

قرار اللجنة

المادة (١٩٦)

موافقة كما وردت.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ الكساسبه

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

كل عام وانت بخير والاخوة جميعاً.

معالي رئيس المجلس

وانت بخير.

السيد احمد الكساسبه

يا سيدي اقترح ان يكون النص ليس بالخيار للشركة، لان صناديق الادخار هي اصلاً انشئت لصالح الموظفين، وغالباً اذا ترك هذا الامر للشركة مع حسن الظن بالمالكين للشركة، فاني ارى ان يكون النص مبدئاً على الشركة ان تنشأ صندوق ادخار، حتى لا يصبح الامر للشركة ان ارادت ان تنشأ او لا تنشأ، اما على الشركة ان تنشأ او تنشأ الشركة صندوق ادخار.

قد يقول بعض الاخوة لربما بعض العاملين في الشركة لا يريدوا ان ينتسبوا لصندوق الادخار، عندها يمكن اضافة نص جديد بذيل المادة :

يكون الانتساب له اختيارياً بالنسبة للعاملين.

لا بد ان تلزم الشركات بانشاء صندوق للادخار وشكراً.

(وهنا ترأس الجلسة سماحة السيد عبدالباقي جمو النائب الاول لرئيس المجلس)

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور عبدالمجيد العزام

الدكتور عبدالمجيد العزام

شكراً معالي الرئيس

انا مع الشق الاول من اقتراح الزميل الكساسبه ولكن ليست مع الشق الثاني، كما نريد ان نلزم الشركة ان تنشأ صندوق ادخار فعلينا ان نلزم الموظف ايضاً ان يشارك في هذا الصندوق وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي

شكراً سماحة الرئيس

الحقيقة كثير من المساهمين او العاملين في الشركات العامة يتخرجون من تعامل صناديق الادخار بطريق غير شرعي، ولذلك حتى تطيب نفسهم ويتركوا هذا المال، فاقترح اضافة بعداً ادارياً ومالياً : شريطة تعامله وفق احكام الشريعة الاسلامية.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاخ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً سماحة الاستاذ.

انا كان لدي تساؤلات الحقيقة، يعني ماذا نقصد هنا للشركة ان تنشأ؟ ما المقصود هل هو مجلس الادارة؟ ام الهيئة العامة؟ وما دور مراقب الشركات؟ لكنني رأيت في اقتراح الزميل احمد الكساسبه ولاسيما الشق الاول :

تنشأ الشركة صندوق ادخار لمستخدميها ودون الخاتمة التي اشار اليها في ذلك حلاً مع تثنيتي على اقتراح سعادة الشيخ الكوفحي بما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية، اذن تنشأ الشركة صندوق ادخار لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ادارياً ومالياً بموجب نظام خاص يصدره مجلس ادارة الشركة بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاستاذ الكساسبه

السيد احمد الكساسبه

يا سيدي شكراً، مع احترامي لنبل ما توجه به الدكتور الكوفحي، لكن عادة لصناديق الادخار يكون هناك لجنة ادارية مشرفة على صناديق الادخار واللجان الادارية لصناديق الادخار هي التي تقرر اين يستثمر المال هذه قضية.

ماذا لو كانت الشركة لنقل شركة تصنع خمور، واقول لها ان تستثمر وفق احكام الشريعة الاسلامية، انا اقول ان الهيئات الادارية في صناديق الادخار بكافة انحاء المملكة، هي التي تقرر اين يوضع استثمار اموالها، لذلك نترك هذا للهيئة الادارية، يحسن التعامل مع الهيئة الادارية مباشرة وشكراً.

اصوات

نثني على ذلك.

سماحة نائب رئيس المجلس

ارجو ان يعلم الاخوان انه لايجوز ان يخرج الان نائب لاتنا سنفقد النصاب، معالي وزير الصناعة.

هكذا من الأصل

معالي وزير الصناعة والتجارة

شكراً سيدي الرئيس

الواقع أي شركة عندما تبدأ عمل تحتاج إلى عدة سنوات حتى تستقر أمورها المالية والإدارية، ويستقر موظفيها في تلك الحالة تبدأ بإنشاء صندوق ادخار أي لا تقوم بإنشاء صندوق الادخار عند مباشرة العمل، حيث أن نسبة الموظفين لم يستقروا بعد أمور الشركة لم تستقر بعد، وضجها المالي والوظيفي لم يستقر بعد، الخيار في هذا الموضوع للشركة حيث بعد أن تعمل وتتجز وتنجح تبدأ بتوزيع مكاسبها على الموظفين من خلال صندوق الادخار للموظفين، هذا النص الحالي معمول به حالياً في قانون الشركات، وكل الشركات المساهمة العامة كلها تقريباً لديها صندوق ادخار، فلا اعتقد أنه من الضروري أن نجبر الشركات على إنشاء مثل هذا الصندوق وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

اعتقد أن المادة أخذت ما تستحق أو يزيد، لذلك هناك اقتراح للدكتور أحمد الكوفي، أن يدخل نص بما يتفق والشريعة الإسلامية.

من يوافق على هذا الاقتراح؟ عد الأصوات

السيد الأمين العام

(١٩) من (٤٢).

سماعة نائب رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح، الأستاذ أحمد أقر اقتراحه

السيد أحمد الكبيسي

السيد الكبيسي: إن تشييد صندوق ادخار

لمستخدميها يتمتع بالشخصية الاعتبارية إدارياً ومالياً وذلك بموجب نظام خاص يصدره مجلس إدارة الشركة

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟

لم ينجح الاقتراح

قرار اللجنة من يوافق على قرارها؟

السيد الأمين العام

(٢٤) من (٤٣)

سماعة نائب رئيس المجلس

نجح قرار اللجنة، السيد المقرر

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٧)

أ - ينشأ حق المساهم في الأرباح السنوية للشركة المساهمة العامة بصندوق قرار الهيئة العامة بتوزيعها.

ب - يكون الحق في استيفاء الربح تجاه الشركة لمالك السهم بتاريخ اجتماع الهيئة العامة الذي تقرر فيه توزيع الأرباح وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحفيين يوميين محليين على الأقل وبوسائل الإعلام الأخرى خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ قرار الهيئة، وقوم الشركة بتبليغ المراقب والسوق بهذا القرار.

ج - تلزم الشركة بدفع الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة وفي حال الإخلال بذلك

تلزم الشركة بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة السائد على الودائع لأجل خلال فترة التأخير، على أن لا تتجاوز مدة تأخير دفع الأرباح ستة أشهر من تاريخ استحقاقها.

د - للوزير بالتعاون مع الجهات المهنية المختصة بإصدار النماذج اللازمة لأعداد وعرض البيانات الحسابية وإصدار السياسات المحاسبية الخاصة بالشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية التي يتم أعداد بياناتها المالية بالتنسيق مع البنك المركزي.

قرار اللجنة

المادة (١٩٧)

موافقة كما وردت.

فقرة (د) شطب كلمة (المهنية) من الفقرة (د)

سماعة نائب رئيس المجلس

الدكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً سماعة الشيخ

في الفقرة (ج) السطر الثالث :

بدفع فائدة للمساهم بمعدل سعر الفائدة إلى آخره

أنا أقترح أن تصبح :

بدفع غرامة ولتبقى بمعدل سعر الفائدة إلى آخره أوجه كلامي لأصحاب المعالي الوزراء، أن هذا الكلام لا يختلف كثيراً في مضمونه، إلا فقط أن نخرج من الحرمة إلى الحل، نفس المبلغ بنفس المعيار يبقى بدلاً من أن يسمى فائدة ليسمى غرامة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

الأستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً سماعة الشيخ

يا سيدي لي وقفه عند الفقرة (ب) من المادة (١٩٧) :

وعلى مجلس إدارة الشركة أن يعلن عن ذلك في صحفيين يوميين على الأقل.

كلام سليم.

وبوسائل الإعلام الأخرى.

ما معزوم وسائل الإعلام الأخرى؟ وهل هذا يلزم التلفاز والإذاعة والمصحف الأسبوعية ووسائل الاتصال الأخرى، اعتقد أن هذه عبارة فضفاضة ولا بد من تحديدها.

النقطة الثانية اثني على ما أشار إليه الدكتور محمد عويضة وهو الاعتراض على مبدأ الفائدة باعتباره ربا.

الامر الثالث أنا هنا اعترض الحقيقة وأتكلم عن الفقرة (ج) اعترض على الدفع لأنه يلحق ضرراً بالشركة وينبغي أن يلحق الضرر الجهة المقصرة هنا إدارة الشركة هي التي قصرت وبالتالي لماذا تحمل الشركة؟ لماذا لا تحمل الجهة التي تسببت في هذا الخلل؟

الفقرة (د) طبعاً الصياغة غير عربية:

للوزير بالتعاون مع الجهات المهنية المختصة بإصدار النماذج اللازمة.

بحثت عن المبدأ باعتبارها جملة اسمية فلم أجد

هكذا من الأهل

المبتدأ، فاسعدونا بالمبتدأ ببارك الله فيكم وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

المقرر تفضل

السيد المقرر

بالنسبة للفقرة (ج) التي تفضل فيه الشيخ حمزه منصور فعلاً هي صياغتها غير مرتبطة، فانا اقترح ان تكون :-

لوزير بالتعاون مع الجهات المعنية المختصة اصدار النماذج اللازمة لاعداد وعرض البيانات الحسابية، وكذلك واصدار السياسات المحاسبية كذا وكذا.

سماعة نائب رئيس المجلس

الكساسبه تفضل

السيد احمد الكساسبه

شكراً سماعة الشيخ

انا لست مع قرار اللجنة بشطب (د) لانه اذا ابقينا النص :

لوزير بالتعاون مع الجهات المختصة. هذه كلمة مطاطة وفضفاضة، لكنها تتكلم عن شركات، كل شركة تمثل صناعة محددة، لذلك انا مع ابقاء النص كما ورد من اللجنة لانه اكثر تحديداً واكثر دقة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

في البقرة (ج) :

تلتزم الشركة بدفع الإرباح المقرر توزيعها على

المساهمين خلال ستين يوماً من تاريخ اجتماع الهيئة العامة.

الحقيقة انا اقترح ان تنتهي الفقرة عند هذا الحد، وبقاء الغرامات والعقوبات تبعاً للعقوبات الموجودة في اخر القانون فاذا لم تدفع الشركة هذه الارباح، تعتبر مخالفة وبالتالي هنالك غرامة تلزم كما هو في القانون، وبدون النص على موضوع الفوائد ومساواتها بالفوائد المقررة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

الدكتور ابو زنت

السيد عبدالمنعم ابو زنت

شكراً سماعة الشيخ

لكن رجائي من ابن آتيت بهذا اللقب؟ والله تعالى يقول (ولا تنازعوا بالالقاء)

سماعة نائب رئيس المجلس

تنازعوا وهذا ليست تنازاً مع احترامي لفضيلة الشيخ، فرق بين التنازع وبين المديح.

السيد عبدالمنعم ابو زنت

على كل حال عفى الله عنك، فقرة (د) :

لوزير بالتعاون مع الجهات المختصة.

هنا للوزير يعني تفيد معنى التأخير، هو متخير غير ملزم، ويمكن ان يكون مزاج الوزير ذات يوم لا ينتج له لاصدار تلك النماذج اللازمة للهبوض بتلك الشركات وتحسين وضعها وتنظيم اوراقها، لما اقترح بديل للوزير، على الوزير التعاون مع الجهات المختصة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

شكراً، قرار اللجنة حول الفقرة (أ) موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب)، الشيخ حمزه.

السيد حمزه منصور

عبارة وبوسائل الاعلام الاخرى هذه عبارة فضفاضة، ولذلك انا اقترح شطبها والاكتفاء بصحيفتين يوميتين محليتين على الاقل.

سماعة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

ان مايقوله الزميل حمزه بان هذه عبارة فضفاضة، للاذاعة والتلفزيون او اية وسائل اخرى، فاذا كان هناك ضرورة لوسائل الاعلام اضافة الى الصحيفتين اليوميتين ان تكون :- وباحدى وسائل الاعلام.

قد تكون اذاعة او تلفزيون.

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على شطب بوسائل الاعلام الاخرى؟ لم ينجح الاقتراح.

الفقرة (ب) كما جاءت في اللجنة؟ موافقة.

الفقرة (ج) هناك اقتراح بتغيير كلمة فائدة بغرامة، المعنى واحد لغة ولكن شرعاً اختلف المعنى، فكلية فائدة هي غير جائزة اذا قصدتها

الربا، الدكتور همام سعيد

الدكتور همام سعيد

شطب العبارة في السطر الثاني (وفي حال الاخلال الى اخره)

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

من يوافق على تغيير كلمة فائدة بغرامة؟

السيد الامين العام

(١٣) من (٤٣)

سماعة نائب رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح، من مع قرار اللجنة حول الفقرة (ج)؟ موافقة.

الفقرة (د) مع شطب كلمة المهنية، الاستاذ حمزه.

السيد حمزه منصور

بهذه الصياغة ان يستقيم واقترح سعادة المقرر تعديلاً بسيطاً يستقيم معه المعنى اللغوي بغض النظر عن المضمون:

لوزير بالتعاون مع الجهات المختصة اصدار النماذج اللازمة.

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على اقتراح الشيخ ابو زنت وهو :

بديل للوزير على الوزير لان اللام هنا للاختيار.

السيد المقرر

يا سيدي الي تفضل فيه سعادة الشيخ حمزه هو فعلاً كلام سليم حتى يستقيم المعنى، لا بد من تعديل كلمة باصدار، لان الجملة هنا تصبح غير مفهومة تصبح :-

لوزير بالتعاون مع الجهات المهنية المختصة اصدار.

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على قرار اللجنة مع التصحيح؟

هكذا من الأهل

السيد الأمين العام

(١٧) من (٤٢)

سماحة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٨)

١ - تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة وشركة التوصية بالسهم والشركة المحدودة المسؤولية مدققاً أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخصين بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل اتعابهم، أو تفويض مجلس الإدارة بذلك بتحديد الاتعاب.

ب- إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته أو امتنع عن العمل لأي سبب من الأسباب أو توفي فعلى مجلس الإدارة ان ينسب للمراقب ثلاثة من مدققي الحسابات على الأقل وذلك خلال اربعة عشر يوماً من تاريخ شعور هذا المركز ليختار احدهم.

قرار اللجنة

المادة (١٩٨)

موافقة كما وردت.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً لكم، يا سيدي الفقرة (١) من بين مدققي الحسابات المرخصين بقبولة غير كريمة هذا

التعبير، مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة، وليسوا مرخصين هم، هذه واحدة. ثانياً: ايضاً نهاية الفقرة (١) شطب بتحديد الاتعاب، لان النص يقول : او تفويض مجلس الادارة بذلك. شطب بتحديد الاتعاب.

اصوات

نثني على هذا

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

انا بدي اسأل سماحتك او الشيخ حمزه في اللغة، انه اذا قلنا :

او تفويض مجلس الادارة بذلك.

هل تتصرف لغير الاتعاب؟ هل تتصرف للحكم الاول في المادة؟ اذا للاتعاب صحيح، اذا تتصرف لغير الاتعاب يصبح تفويض مجلس الادارة لانتخاب مدققي الحسابات، وهذا الحكي ما بدنا ياه هذا حكم اخر، بدنا مدققين الحسابات الهيئة العامة تختارهم وتحدد اتعابهم واذا لم تحدد اتعابهم تفوض مجلس الادارة يحدد اتعابهم، على هذا الحكم او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب، بدون ذلك، او يوضح لنا الشيخ حمزه.

سماحة نائب رئيس المجلس

الشيخ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

نحن هنا نريد ان نزل الهيئة الادارية منزلة الهيئة العامة، او تفويض مجلس الادارة بذلك،

وبالتالي في تقديري استقام المعنى وابتعدنا عن التعقيد، تجديد المدة وتقدير بدل الاتعاب.

سماحة نائب رئيس المجلس

الشيخ ابوزنط

السيد عبدالمنعم ابوزنط

تاكيداً لما قاله الاستاذ حمزه منصور واطمنن اخي ابوفصل، بذلك اسم اشارة يعود على ما سبقها فيفيد الشمولية بما سبقها وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

شكراً سماحة الشيخ

الحقيقة انا اؤيد معالي وزير العدل بما تفضل به حتى يزيل اللبس، وهو ان تصاغ العبارة بالشكل التالي :-

وتقرر بدل اتعابهم او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب وحذف كلمة بذلك، وحتى لا ينصرف الكلام الى المعنيين.

سماحة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

شكراً سماحة الشيخ.

يا سيدي هذه الفقرة تتحدث عن اكثر من موضوع، تتحدث عن موضوع الانتخاب، وتتحدث عن موضوع اختيار مدقق الحسابات، وتتحدث عن تقدير بدل الاتعاب، ونحن اذا تركنا تفويض مجلس الادارة دون تحديد ما هو التفويض، فاذن هذا التفويض سينسب على عملية

الانتخاب وينسب على كل الفقرة، فيجب تحديد ما هو التفويض، تفويض بماذا؟ والا اصبح التفويض بكل الفقرة، وانا مع اقتراح معالي وزير العدل واقتراح سماحة الشيخ ابراهيم: بأن يكون تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

يا سيدي انا افهم ان الهيئة العامة في هذه المادة لها مهمتان:

المهمة الاولى :

التي هو التجديد لمدققي الحسابات لمدة سنة او اكثر.

المهمة الثانية :

ان تقرر بدل اتعابهم.

اذا شطبنا بذلك وابقينا تحديد الاتعاب، السؤال هنا ما الذي يقرر تجديد فترة عمل مدققي الحسابات؟

وبالتالي لابد من ان نضمن هاتين النقطتين.

سماحة نائب رئيس المجلس

الواقع لو انه مالم يش حق المشاركة انما بذلك كانت هنا في غير محلها لان المشروع اراد تحديد الاتعاب، دليل ذكرها بعد الصيغة، ولذلك شطب بذلك اعتقد يستقيم المعنى.

حسب اعتقادي والرأي لكم، السيد المقرر

السيد المقرر

لابد من الاشارة الى الشركة المساهمة العامة.

هكذا من الأصل

سماعة نائب رئيس المجلس

الفقرة (١) بعد تصحيح اللغة المقترح من الشيخ حمزه بدل المرخصين بالمرخص لهم وشطب بذلك حسب اقتراح معالي وزير العدل وإضافة كلمة العامة بعد من الشركة المساهمة العامة. موافقة؟ موافقة.

الفقرة (ب) السيد المقرر

السيد المقرر
في السطر الثالث: ان ينسب للمراقب اسماء ثلاثة من مدققي الحسابات.

سماعة نائب رئيس المجلس

الاستاذ حاتم الغزاوي
السيد حاتم الغزاوي
اقترح اعادة صياغة هذه الفقرة بحيث تكون بالشكل التالي :

إذا تخلفت الهيئة العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته أو امتنع عن العمل لأي سبب من الأسباب. من هنا يأتي التعديل. يقدم مراقب الشركات باختيار هذا المدقق من بين ثلاثة أشخاص يسبهم مجلس الإدارة وذلك خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ شغور هذا المركز.

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

أيضاً لا هنأ الصياغة : إذا تخلفت الهيئة

العامة للشركة عن انتخاب مدقق الحسابات أو اعتذر المدقق الذي انتخبته، اعتذر عن ماذا؟ اعتذر عن العمل، أنا أرى ان نضيف عن العمل، أو امتنع عن القيام به لأي سبب من الأسباب، اعتقد انه هنا تستقيم الصياغة ان رايتم ذلك مناسباً.

سماعة نائب رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام

(٣٠) من (٤٢)

سماعة نائب رئيس المجلس

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩٩)

أ - يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة أعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية، ويقدم تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليه أو من ينتدبه أو يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.

ب- فحص الأنظمة المالية والإدارية للشركة وأنظمة المراقبة المالية الداخلية لها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال الشركة والمحافظة على أموالها.

ج- التحقق من موجودات الشركة وملكيته لها والتأكد من قانونية الالتزامات المترتبة على الشركة وصحتها.

د - الاطلاع على قرارات مجلس الإدارة والتعليمات الصادرة عن الشركة.

هـ- أي واجبات أخرى يترتب على مدقق الحسابات القيام بها بموجب هذا القانون وقانون مهنة تدقيق الحسابات والأنظمة الأخرى ذات العلاقة والأصول المتعارف عليها في تدقيق الحسابات.

قرار اللجنة

المادة (١٩٩)

الفقرة (أ)

موافقة بعد اضافة كلمة (المعتمدة) بعد عبارة (وفقاً لقواعد التدقيق)

سماعة نائب رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

في خلط حقيقة بين الافراد وبين الجمع وبالتالي أنا اقترح ان يكون مطلع المادة يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين أو منفردين بالأعمال التالية. ونبدأ نتحدث عنها واحدة واحدة، أما مرة يقوم مدققوا ووضعنا لها الف، ايضاً هذا خطأ شنيع، ويقوم وهناك مدققوا، الان نتكلم عن الافراد ولذلك أنا اقترح :-

يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين أو منفردين بالأعمال التالية مراقبة الى اخره.

يعني فقرة تصاغ صياغة سليمة، وتحتها فقرات تحدد مهامهم.

سماعة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

يا سيدي هذه بحاجة الى تصحيح لغوي زي ما تفضل سعادة الاخ، لكن ممكن ان نستعين عن هذا اللي تفضل سعادته من خلال التالي :

يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين ومنفردين بمراقبة أعمال الشركات وتدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق ومتطلبات المهنة وأصولها العلمية والفنية ويقدم تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم أو من ينتدبه ان يتلو التقرير أمام الهيئة العامة.

الاسماء أو الأفعال التي تشير الى الافراد يجب ان يشار الى الجمع حتى يستقيم المعنى.

سماعة نائب رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحة

السيد هاني مصالحة

شكراً سماعة الرئيس

الصحيح ان الذي تكلم به الشيخ حمزه منصور لابد من وجود مقدمة للمادة حتى يستقيم المعنى اللغوي لتلك المادة، المهام الملقاة على مدققي الحسابات جاءت في هذه المادة بصياغة غير سليمة، لابد ان يكون هناك مطلع المادة على الشكل التالي :

يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة أعمال الشركة أو القيام بالأعمال التالية،

حتى يستقيم المعنى اللغوي :

أ - تكون هناك مهام اليها.

ب- فحص الانظمة.

هكذا من الأصل

ج- وهكذا.

د - وهكذا.

اضافة الى ذلك، هناك خطأ وأنا اتساءل : لماذا كلمة قرار اللجنة باضافة كلمة المعتمدة؟ الاصل ان تكون عمليات التدقيق وفق القواعد المعتمدة دون الاشارة الى ذلك، لذا لا اوافق اللجنة الكريمة على اضافة كلمة المعتمدة وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس

حقيقة ماكنت اود ان اقله اغنائي الاخ هاني والاستاذ حمزه على هذا الموضوع وانا اقترح اعادة الصياغة على النحو التالي، اذ لابد من وجود مقدمة لهذه الفقرات، الفقرات كلها بدون مقدمة، حقيقة بدأت المادة بفقرة (أ) يقوم مدققوا الحسابات، يمكن كان المقصود في التشريع منها ان تكون مطلع، لكن لا بأس من تفصيلها على النحو التالي :

يتولى مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين القيام بما يلي :

أ - مراقبة اعمال الشركة.

ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.

ج- فقرة ب في المشروع.

د - فقرة ج في المشروع.

هـ- فقرة د في المشروع.

و - فقرة هـ في المشروع.

ز - يقدم مدققوا الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم او من ينتدبونهم ان يتلو التقرير امام الهيئة العامة.

اعتقد ان هكذا نستطيع ان نصل الى صياغة جيدة، واعتقد ان اقتراحي يوافق اقتراح الزملاء حمزه وهاني.

سماعة نائب رئيس المجلس

الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط

سماعة الشيخ مع تأييد لهذا التوجه، لكن اذا عدل عنه في التصويت، لدي اقتراح بديل، ان تظل الفقرة (أ) مع التعديل اللغوي على النحو التالي:-

بمعنى بدلاً من صيغة الفرد نتبنى صيغة الجماعة :

يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين بمراقبة اعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية، ويقدمون تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم ان ينتدبو من يتلو التقرير امام الهيئة العامة.

سماعة نائب رئيس المجلس

مع احترامي للصيغة صحيحة، استاذ ابراهيم

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

المادة كما تفضل معالي وزير العدل تصبح ثلاث فقرات:-

المطلع التي تفضل به وهو :

يتولى مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين مايلي :-

السيد هاني مصالحة

شكراً سماحة الشيخ

الواقع ما اشار اليه معالي وزير العدل هو الصواب، كما اسلفت سابقاً المادة حتى تعطي المعنى الكامل واللغوي وتصاغ صياغة قانونية لابد من صياغتها بشكل سليم، الاقتراح الذي اشار اليه معالي الوزير على الشكل التالي كما اذكر :

يتولى مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين بالاعمال التالية :-

أ - مراقبة اعمال الشركة وتدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.

ب- فحص الانظمة المالية.

ج- التحقق من موجودات الشركة.

د - الاطلاع على قرارات مجلس الادارة.

تضاف فقرة :

يقدم تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة.

هـ- أي واجبات اخرى يترتب على مدقق الحسابات والقيام بها.

هذه الصياغة التي اعتقد حتى تعطي معنى على تلك المهام والاعمال الواجب على مدقق الحسابات القيام بها، وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

الدكتور عويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً سماحة الشيخ

الحقيقة انا كنت اريد ان اقول ما قاله الزميل

أ - مراقبة اعمال الشركة

ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعتمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية.

ج- يقدمون تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم او على من ينتدبونهم.

يعني يجب ان تكون الفقرتين ليس كما تفضل الشيخ عبدالمنعم، على من ينتدبون عليهم او على من ينتدبونهم ان يتلو التقرير امام الهيئة العامة.

سماعة نائب رئيس المجلس

هذه المادة ليست من فقرة واحدة، عدة فقرات، هذه التجزئة انا اقترح ان تكون بنوداً تحت فقرة (أ) وليست فقرات اضافية، فقرة (أ) تنظم بنود وليست اضافة فقرات لان هناك فقرة (ب) و (ج) و (د) و (هـ) في نفس هذه المادة، السيد المقرر

السيد المقرر

تراجعت عن اقتراحي امام اقتراح معالي وزير العدل، لكن اريد ان اؤكد ان فقرات المادة حتى لو كانت فقرات مختلفة لكنها كلها جميعها تشير الى مهام مدققي الحسابات، فهي مترابطة مع بعضها، الفقرة (أ) تتحدث عن القيام بعمليات التدقيق، والفقرة (ب) تتحدث عن عمليات الفحص، فهي فقرات مترابطة ولا بد من ربطها مع بعضها، سواء كان الترابط رقمي (٤/٢/١) او بالحروف (أ، ب، ج، د).

سماعة نائب رئيس المجلس

الاستاذ هاني مصالحة

هكذا من الأصل

هائي واكتفي بما قاله، وخلصته ان المادة بكل فقراتها من (أ) الى (هـ) هي مادة واحدة تحتاج الى تقديم سطر كما ذكر معالي وزير العدل، ولا يجوز ان تكون (أ) فقط مادة وهذه فقراتها والاستصبح (ب) بدون معنى، لما تبدأ (ب) بفحص الانظمة، من يفحص؟ ولذلك هي مستندة الى:

يتولى مدققوا الحسابات منفردين او مجتمعين المهام التالية وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الدكتور الحاج

الدكتور محمد الحاج

شكراً سماحة الرئيس

لو بقي النص على النص في القانون الحالي المعمول به لما وقعنا في هذا الاشكال، في القانون الحالي المعمول به المقدمة مع الواجبات والمهام اذ تبدأ المادة :

يقوم مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين بمراقبة اعمال الشركة وتدقيق حساباتها وعليهم القيام بالواجبات التالية :

أ - اجراء التدقيق.

ب- فحص الانظمة.

ج- الى اخره.

المادة كما وردت في القانون الحالي المعمول به حالياً هي اوضح، ولذلك اقترح ان نضع المقدمة الوازدة في القانون والواجبات بعد ذلك تأتي بـ (أ) (ب) (ج) وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

شكراً سيدي، اقترحي مفصل المادة (١٩٩) المطلع:

يتولى مدققوا الحسابات مجتمعين او منفردين القيام بما يلي :-

أ - مراقبة اعمال الشركة

ب- تدقيق حساباتها وفقاً لقواعد التدقيق المعمدة ومتطلبات المهنة واصولها العلمية والفنية

ج- نضع الفقرة (ب) من المشروع

د - فقرة (ج) من المشروع

هـ- فقرة (د) من المشروع

و - فقرة (هـ) من المشروع

ز - يقدم مدققوا الحسابات تقريراً خطياً موجهاً للهيئة العامة وعليهم او من ينتدبونهم ان يثرو التقرير امام الهيئة العامة

سماحة نائب رئيس المجلس

موافقين على هذا؟ موافقة.

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠٠)

اذا تعذر على مدققي حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليه بموجب احكام هذا القانون لاي سبب من الاسباب فعليه قبل الاجتنار عن القيام بتدقيق الحسابات ان يقدم

ولغة في هذه القاعة؟ كما انني اود ان اتسأل ايضاً، كيف يجوز ان نعدل هذه المادة على هذه المنصة؟ هناك لجنة وهناك مقرر وهناك اعضاء وعلى الاعضاء ان يقوموا بتعديل ما يشاؤون اذا كانوا يريدوا تعديل هذا، او يضعون تحفظاً على أي مادة، اذا سرنا بهذا الشكل فاننا لم ننهي هذا الموضوع، واذا ارادت الحكومة ان تعدل من مقاعدها هذا القانون، فلنعد هذا القانون اليها وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

مع احترامي لسعادة رئيس اللجنة مجلس النواب ليس بصمجي، ان يصم ما يأتي من هناك وجل الذي لا يخطئ نحن لنا ان نناقش هذا القانون فقرة فقرة ونبدأ بمادة مادة، ونفيد ونبدل ما يجمع عليه الاكثرية في هذا المجلس، ولكن الذي يتحفظ عليه المجلس هو ان يقترح عضو من اعضاء اللجنة تعديلات بعد ان وقع على قرار اللجنة، اخ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

سماحة الاستاذ كليتي واغنييتي عما كنت اود قوله وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الشيخ ابوزنط

السيد عبدالمنعم ابوزنط

سماحة الشيخ بالنسبة للمادة (٢٠٠) اذا عدل التعديل اللغوي بشموليته في التصحيح من صيغة الفرد الى صيغة الجماعة فعلى بركة الله، لتصبح بدل الواجبات الموكلة اليه، والواجبات

تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الادارة يتضمن الاسباب التي تعرقل اعماله او تحول دون قيامه بها وعلى المراقب معالجة هذه الاسباب مع مجلس الادارة واذا تعذر عليه ذلك يعرض المراقب الامر على الهيئة العامة في اول اجتماع تعقده.

قرار اللجنة

المادة (٢٠٠)

موافقة كما وردت.

لكن لا بد من اجراء التصحيح اللغوي عليها حيث انها بدأت بالجمع، اذا تعذر على مدققي حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكلة اليهم بموجب احكام هذا القانون لاي سبب من الاسباب فعليه قبل الاجتنار عن القيام بتدقيق الحسابات ان يقدموا تقريراً خطياً للمراقب ونسخة منه لمجلس الادارة يتضمن الاسباب التي تعرقل اعمالهم او تحول دون قيامهم بها وعليهم وعلى المراقب معالجة هذه الاسباب مع مجلس الادارة واذا تعذر عليهم ذلك يعرضون الامر على الهيئة العامة في اول اجتماع تعقده.

سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

الواقع انا اريد ان اتسأل هذا القانون من على مجلس الوزراء ومر ايضاً على ديوان التشريع ومر ايضاً على وزارة الصناعة والتجارة ومر على كافة هذه الجهات، فهل يجوز في هذه القاعة ان نبدأ ونستعرض القانون بنبدأ بلغة

هكذا من الأصل

الموكلة اليهم، في السطر الثاني فعليه تصبح فعلهم، في السطر الثالث ان يقدم تقريراً تصبح ان يقدموا تقريراً خطأً للمراقب.

سماعة نائب رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة

معالي وزير الصناعة والتجارة

باسيدي النص الذي ورد في القانون :

اذا تعذر على مدقق حسابات الشركة وليس مدقق.

الأصل ان يكون هناك مدقق واحد منفرداً، ولكن في حالات استثنائية لربما الهيئة العامة تطلب اكثر من واحد فيصبح مدققين اثنين سيجتمعوا، طبيب الاساس مدقق حسابات النص هو اذا تعذر على مدقق حسابات الشركة القيام بالمهام والواجبات الموكولة اليه، وباقي النص كله اليه وهو صيغة المفرد، ارجو ان يدل ليقرأ مدقق الحسابات.

هذا القانون (٨٠٪) من قانون قديم، وهناك تعديلات من الاخوة النواب وهم اصحاب القرار وهو ملك لمجلس النواب على نصوص هذا القانون، والقانون عندما يعدل في هذا المجلس هذا مشروعاً وصحيح والقانون ملك المجلس وملك الاخوة النواب، واذا ما اتفقوا على شيء فهم اذق بتعديله وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

بعد هذه المادة سيتم اللجوء الى ان لا يخرج احد من النواب، لان نحن على كلمة الفصل الاخير.

السيد هاني مصالحة

شكراً سماحة الشيخ

الواقع ما اشار اليه زميلنا معالي وزير الصناعة والتجارة، المواد التي سبقت المادة (١٩٩) كانت تتحدث بصيغة الجمع، وبالتالي عندما يتولى مدققوا الحسابات واذا تعذر على مدققي الحسابات فيجب ان تكون كل المواد التي تلي، ما دام انه يتولى هذه المهام مدققوا الحسابات سواء كان واحداً واكثر، يجب ان تبقى المادة بصيغة الجمع وليس كما ذكر معالي الوزير وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

لغة اذا قال مدقق يجوز ان يكونوا مدققين، واما اذا قلت مدققين لا يجوز ان يكون مدققاً واحداً، صيغة المفرد هنا اوجب وافضل، مع الاحترام للرأي.

قرار اللجنة مع تصحيح كلمة مدققي الى مدقق من مع هذا؟

السيد الامين العام

(٢٧) من (٤١)

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٠١)

أ - مع مراعاة قانون مهلة تدقيق الحسابات المعمول به واي قانون او نظام اخر له علاقة بهذه المهلة، يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات ما يلي :-

١- انه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات التي رأها ضرورية لاداء عمله.

٢- ان الشركة تمسك حسابات وسجلات ومستندات منظمة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة من الجهات المهنية المختصة، تمكن من إظهار المركز المالي للشركة ونتائج اعمالها، وان

الميزانية وبيان الأرباح والخسائر متفقة مع القيود والدفاتر.

٣- ان اجراءات التدقيق التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكيل اساساً معقولاً لاداء رأيه حول المركز المالي ونتائج الاعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لقواعد التدقيق المتعارف عليها عالمياً.

٤- ان البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس الادارة الموجه للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة وسجلاتها.

٥- المخالفات لاحكام هذا القانون او لنظام الشركة الواقعة خلال السنة موضوع التدقيق ولها أثر جوهري على نتائج اعمال الشركة ووضعها المالي وما اذا كانت هذه المخالفات لاتزال قائمة، وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه.

ب- على مدقق الحسابات ان يبيدي رأيه في الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للشركة بأحدى التوصيات التالية:-

١- المصادقة على ميزانية الشركة وحساب ارباحها وخسائرها وتدقيقها النقدية بصورة مطلقة.

٢- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح

والخسائر وتدقيقاتها النقدية مع التحفظ مع بيان اسباب هذا التحفظ وأثره المالي على الشركة.

٣- عدم المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتدقيقاتها النقدية وردها الى مجلس الادارة وبيان الاسباب الموجبة لرفضه التصديق على الميزانية.

قرار اللجنة

المادة (٢٠١)

موافقة كما وردت.

سماعة نائب رئيس المجلس

الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

شكراً سماحة الاستاذ

اولاً : في الفقرة (أ) يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات.

ثانياً : في (١) اعادة صياغة واقتراح النص التالي :

جميع المعلومات والبيانات والايضاحات التي رأها ضرورية.

سماعة نائب رئيس المجلس

مادام هي معلة لاتكون مقيدة.

السيد حمزه منصور

يا سيدي المهم ان يتضمن التقرير كل المعلومات والبيانات والايضاحات التي رأها ضرورية، بغض النظر لاداء عمله او لغيره أداء عمله، انا

ارى ان هذه تزيد، ومطلعها يكون جميع المعلومات، هذه بالنسبة للنقطة واحد.

هكذا من الأهل

سماحة نائب رئيس المجلس

كأنه يبين في تقريره انه قد حصل على المعلومات والبيانات والايضاحات.

السيد حمزه منصور

هل تريد اقراراً، انه ما احد ضائقتي في عملي او تريد ماذا تضمن التقرير؟

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي وزير العدل

معالي وزير العدل

الشيخ حمزه يعرف ان المطلق يجري على اطلاقه مالم يريد دليل على تقييده، انه قد حصل مدقق الحسابات على المعلومات والبيانات والايضاحات التي راها (هو) ضرورية لاداء عمله، فهذا مطلق، هو يريد كل معلومة تفيده في اداء عمله، مادام هذا النص مطلق يجري على اطلاقه وبالتالي بدون ان نضيف كلمة جميع، كلمة جميع تزيد وتجبر المدقق على ان يأتي بالمعلومات التي يحتاجها والتي لا يحتاجها، لكن اذا اتى بالمعلومات التي هي ضرورية لاداء عمله فيكتفي بذلك، انه قد حصل، يعني مكن اعطي الفرصة من قبل ادارة الشركة ان يحصل على هذه المعلومات واعتقد ان الاطلاق في هذا النص محمود والفضل ما تقيده بكلمة جميع ويحقق الهدف الذي يده به الشيخ حمزه وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

الشيخ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

هل تريد ان يتضمن التقرير المعلومات والبيانات

او ان يتضمن اقراراً من المدقق بأنني قد حصلت على كل شيء يلزم لعملي، بدنا جواب.

سماحة نائب رئيس المجلس

الاخ خليل حدادين

السيد خليل حدادين

هذه معني فيها انه يقر انه حصل على ما اراد، اقرار.

سماحة نائب رئيس المجلس

الواقع كما قال الشيخ حمزه والاخ خليل، الغاية من هذا البند هو التأكد لسارجوع على مقدم التقرير بالمسؤولية فيما اذا كان تقريره قد تضمن خطأ ادى الى ضرر، لانه يقر هنا انه قد حصل على كل ما يحتاج من معلومات وبيانات وايضاحات وقدم هذا التقرير بعد حصوله على هذه المعلومات كاملة هذا وحتى تضمن الشركة وادارة الشركة ان المدقق انه لم يعطي تقريره دون الحصول على هذه المعلومات ليكون مسؤولاً امام الادارة فيما اذا وقع في الخطأ.

من مع قرار اللجنة حول الفقرة (١) والبند (١) موافقة

البند (٢) الاستاذ حمزه منصور

السيد حمزه منصور

يا سيدي في السطر الثاني :

وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة في المملكة.

سؤالي، ماذا لو كانت غير معتمدة في المملكة؟ وبناء على هذا السؤال اقول، حبذا لو صار تقديم وتأخير وفقاً لقواعد المحاسبة المعتمدة في

المملكة او المتعارف عليها عالمياً.

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي وزير الصناعة

معالي وزير الصناعة والتجارة

يا سيدي هناك قواعد عالمية ليست معتمدة في المملكة، نحن نتكلم عن قواعد واسس معتمدة في المملكة مطبقة عالمياً، وجهات مختصة هي التي تقرر ذلك، النص مستقر واعتقد انه يؤدي الهدف المطلوب وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

يا سيدي بدي احكي نفس الذي حكاه معالي وزير الصناعة انه في هناك مؤسسات دولية مختلفة تضع هذه المؤسسات الدولية مؤسسات محاسبية معايير مختلفة للعام المحاسبي، في هناك المؤسسات البريطانية والمؤسسات الامريكية، في المملكة كل هذه المعايير غير معتمدة جميعها ولكن بعضها معتمد فلا يمكن ان نقول ان المتعارف عليه دولياً هو المطلوب، لكن هناك بعض المعايير معتمدة في الاردن من بعض المعايير العالمية، فعليه ان يلتزم بالمعايير المعتمدة في المملكة وليست المعايير الغير المعتمدة.

سماحة نائب رئيس المجلس

دكتور محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة

شكراً، الحقيقة بناء على ماورد من تفسير تصبح كلمة المتعارف عليها عالمياً تزيد لاجابة اليها،

وتكتفي بالمعتمدة محلياً في المملكة وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

انا لا ادري هل المشرع ادرك المعنى عندما صاغ هذا البند، اما لو قدمنا واخرنا لكان الاعتماد على المتعارف عليه عالمياً، لكن عندما قدمنا عالمياً واخرنا المعتمد في المملكة زال الاختيار مع وجود نص فيما هو معتمد في المملكة، ولا يجوز الانصراف الى ما هو متعارف عالمياً، اما اذا عكسنا فيكون المعنى بالعكس، والصيغة هي صيغة صحيحة وتعطي حق الاختيار والاعتماد على ما هو معتمد عالمياً، حسب اعتقادي والله اعلم، تفضل استاذ هاني مصالحه

السيد هاني مصالحه

شكراً سماحة الرئيس

الواقع هناك شركات كما نص عليها القانون الموجود امامنا، شركات اجنبية تتواجد في المنطقة وفي المملكة، والقانون لا بد من ان يحكم العلاقة ما بين تلك الشركات وبين مدققي الحسابات، فالنص كما اسلفت بوجود كلمة عالمياً لا بد من كون تلك الشركات تتعامل مع حسابات عالمية، ويجب ان تكون قواعد تدقيق وفق التعارف العالمي على تلك القواعد وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

البند الثاني كما اقرته الجلسة؟ موافقة.

البند الثالث كما اقرته الجلسة؟ موافقة.

البند الرابع كما اقرته الجلسة؟ موافقة.

البند الخامس كما اقرته الجلسة؟ موافقة.

الفترة (ب) من البند الاول؟ موافقة.

هكذا من الأهل